الصباح الاقتصادية
12
العدد 2428 - السنة التاسعة
الأربعاء 21 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 30 مارس 2016
Tuesday 30 March 2016 - No.2428 - 9th Year

للإسهام في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين دول منظمة تطوير حوض نهر غامبيا

الصندوق الكويتي للتنمية يوقع اتفاقية قرض بقيمة 7 ملايين دينار

قام الصندوق الكويتي للتنمية بالتوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية الغامبيا الإسلامية والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية يقدم الصندوق بمقتضاها لجمهورية الغامبيا قرضا مقداره سبعة ملايين دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 23.8 مليون دولار) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين دول منظمة تطوير حوض نهر غامبيا (الجزء الخاص بالغامبيا) . كما تم التوقيع على اتفاقية إدارة المشروع بين جمهورية الغامبيا الإسلامية ومنظمة تطوير حوض نهر غامبيا من جانب والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من جانب آخر تتعلق بترتيبات الإدارة الخاصة بتنفيذ المشروع .

وقد وقع على إتفاقية القرض ، نيابة عن حكومة جمهورية الغامبيا الإسلامية ، معالي عبده كولي - وزير المالية والاقتصاد ، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، هشام إبراهيم الوقيان - نائب المدير العام ، واللذان وقعا أيضا على إتفاقية إدارة المشروع بينما وقعها نيابة عن منظمة تطوير حوض نهر غامبيا داودا سامبا سوا ، وقد شهد حفل التوقيع ثامر الفيلكاوي - المدير الإقليمي لدول غرب افريقيا في الصندوق .

جانب من توقيع الاتفاقية

يهدف المشروع المقترح إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بتكلفة منخفضة من مصادر صديقة للبيئة مما يسهم في تمكين القطاع المنزلي والصناعي والتجاري في البلاد من الحصول على الطاقة بموثوقية اكبر .

يشتمل المشروع على إنشاء وتوريد وتركيب محطتي تحويل جهد 225/30 ك.ف ضمن مشروع الربط الكهربائي بين دول حوض نهر غامبيا في سوما وبريكاما داخل الغامبيا ، وإنشاء وتوريد وتركيب شبكات توزيع جهد متوسط ومنخفض في القرى القريبة من هاتين المحطتين . كما يشمل المشروع الخدمات الإستشارية اللازمة لإعداد التصاميم التفصيلية للمشروع وإعداد ملفات المناقصة ، ومساعدة المنظمة في تحليل العروض والإشراف على تنفيذ أعمال المشروع .

يمثل قرض الصندوق المشار إليه آنفا القرض الثاني عشر الذي يقدمه الصندوق لجمهورية الغامبيا الإسلامية حيث سبق أن قدم الصندوق لها 11 قرضا ، في قطاعات مختلفة ، بلغ إجماليها حوالي 32.7 مليون دينار كويتي . كما قدم الصندوق لها معونات فنية بلغ إجماليها حوالي 869.3 الف دينار كويتي . وقدمت حكومة الكويت منحة لجمهورية الغامبيا الإسلامية في إطار صندوق الحياة الكريمة قيمتها حوالي 874.1 الف دينار كويتي ، سحبت بالكامل.

تحركات انتقائية وتجميل مستويات سعرية مبكرة أبرز سمات تداولات البورصة

هيمنت على تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) عدة عوامل في جلسة أمس الثلاثاء تمثلت في حالة التباين وتحركات انتقائية من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية المنضوية تحت مجموعات استثمارية ذات ثقل وسط تجميل مستويات سعرية مبكرة لبعض الأسهم.

وكان لافتا خلال الأداء العام أن المضاربات كانت توجه من جانب المتعاملين نحو الشركات التي لم تفصح عن أدائها المالي خلال الربع الأخير من 2015 لاسيما أن بياناتها مازالت مبهمة لدى صغار المتعاملين ما جعلهم يحولون تركيزهم على أسهم ذات مستويات سعرية متدنية إضافة إلى أسهم خاملة.

وشهد مؤشر القيمة النقدية انخفاضا بنحو 30 في المئة مقارنة مع ما تحصل عليه السوق في جلسة أمس الأول نتيجة أداء الشركات الأكثر نشاطا في التداولات مثل (المستثمرون القابضة) و(أدنك) و(الاتمار) و(عقارات ك) إلى جانب شركات أخرى.

وقد يعود تذبذب أداء الكثير من الأسهم إلى تخوف بعض المتعاملين من مجريات المضاربات التي تمت بكميات عالية نتيجة اقتراب انتهاء المهلة القانونية لإفصاح الشركات عن نتائج الربع الأخير من 2015 مما جعل التردد والعشوائية سمة بارزة في بعض أوامر المتعاملين.

وتأثر المتعاملون بالإشاعات التي طاولت شركات لم تفصح عن أداء الربع الأخير من العام الماضي مما يؤكد أن السوق بات يتحرك بالأفراد وليس بالمؤسسات بسبب غياب صناع السوق.

وشهدت وتيرة الأداء خلال اللحظات الأخيرة بما فيها فترة المزاد (دقيقتان قبل الإغلاق) استمرار منهجية التداولات المختلطة من جانب الأفراد وبعض المحافظ المالية وسط ارتفاع مؤشرات الضغوطات البيعية.

ومن المتوقع أن تشهد الجلستان المقبلتان المزيد من توالي إفصاحات الشركات ما قد يرفع أحجام التداولات قيمة وكمية وصفقات تزامنا مع إغلاقات شهر مارس وكذلك إغلاقات الربع الأول من 2016 مما قد ينعش أداء السوق في الأسبوع الأول من أبريل المقبل.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق جلسة أمس مرتفعا 13,5 نقطة ليصل إلى مستوى 5265,8 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 14,10 مليون دينار تمت عبر 4088 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 269,06 مليون سهم (الدولار يساوي 0,302 دينار).

قبيل تسليم المهام الإدارية لشركة «بورصة الأوراق المالية»

الرقبة: 280 ألف دينار ... قيمة الموازنة التقديرية للشهر المقبل لتغطية المصروفات

فالح الرقبة

أكد المدير العام لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) فالح الرقبة أن إدارة السوق لم تدخر جهدا في تقديم يد العون لكل من هيئة أسواق المال وشركة البورصة الجديدة لإنجاز ما عليها من مهام وانتقال هذا الكيان إلى القطاع الخاص.

وقال الرقبة الذي يشغل منصب نائب رئيس لجنة البورصة في تصريح صحافي إن ما يمر به السوق حاليا يعد استحقاقا قانونيا واقتصاديا كبيرا يمهد لإنجاز ملف خصخصة البورصة.

وأضاف أن اللجنة اعتمدت الموازنة التقديرية للشهر المقبل والتي تضمنت مصروفات متوقعة تقدر بنحو 280 الف دينار كويتي لتغطية المصروفات وذلك قبيل تسليم المهام الإدارية لشركة (بورصة الأوراق المالية) اعتبارا من 24 أبريل المقبل.

وذكر أن تلك الموازنة تمثل مخصصات ومعاشات الموظفين إضافة إلى بعض النفقات الأخرى التي تتطلبها دورة العمل المعتادة مشيرا إلى رفع توصيات بالأمر إلى هيئة أسواق المال للموافقة عليها.

وبين أن اللجنة تعتزم اتخاذ ترتيباتها لعقد اجتماعها الأخير في وقت لاحق والذي سيشهد عمل محضر تسليم المهام بشكل رسمي للشركة وسيكون آخر عهد اللجنة بسوق الأوراق المالية ونهاية دورها الرقابي والإداري والذي سيعقبه تولي مجلس إدارة الشركة مهامه التي حددها القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

وأفاد بأن اللجنة تطرقت في اجتماعها إلى بعض الملفات التي تتمثل «في مخالفات وقع فيها وسطاء ماليون خلال الفترة الماضية إذ اتخذت قرارات بشأن كل مخالفة حسب طبيعتها وحجمها وسيتم رفع تقرير شامل بما تم استعراضه إلى هيئة أسواق المال».

وكان رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الدكتور نايف الحجرف أعلن في شهر ديسمبر الماضي أن شركة البورصة الجديدة ستتسلم مهام إدارة مرفق السوق رسميا في 24 أبريل المقبل.

وقال الحجرف حينها بمناسبة الإعلان عن الجدول الزمني لعملية انتقال مهام إدارة البورصة إلى الشركة في إطار خصخصة سوق الأوراق المالية إن عملية نقل مهام إدارة سوق الكويت ستتم على أربع مراحل تنتهي في ديسمبر 2016.

وأشار إلى أن هيكل ملكية شركة البورصة الجديدة سيكون 50 في المئة منها للمواطنين و6 في المئة للحكومة إضافة الى نحو 44 في المئة ستذهب إلى المشغل العالمي.

يذكر أن تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) يعد أحد التوجهات الاستراتيجية لهيئة أسواق المال التي تنسجم مع التوجهات التنموية الحكومية علاوة على آلية مساهمة التخصيص في دعم الاقتصاد المحلي.

- **لم ندخر جهداً في تقديم يد العون للجهات المعنية لخصخصة السوق**
- **ما تمر به البورصة حاليا يعد استحقاقا قانونيا واقتصاديا كبيرا يمهد لإنجاز ملف الخصخصة**

بنمو 53.3 % مقارنة مع العام السابق

«الوطني - مصر» يحقق أرباحاً صافية بقيمة 575.6 مليون جنيه

- **الصقر: نتائج البنك القوية تؤكد نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصرية**

عصام الصقر

حقق بنك الكويت الوطني - مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، أرباحا صافية قدرها 575.6 مليون جنيه مصري خلال عام 2015، مقارنة مع 375.5 مليون جنيه خلال العام 2014، بنمو بلغ 53.3 %.

ونمت الموجودات الإجمالية للبنك بواقع 35.7 % لتبلغ 37.6 مليار جنيه مصري كما في نهاية ديسمبر 2015، مقارنة مع 27.7 مليار جنيه مصري في العام الماضي. كما ارتفعت ودائع العملاء الإجمالية خلال العام بواقع 36.3 % لتبلغ 30.4 مليار جنيه مصري، مقارنة مع 22.3 مليار جنيه في العام الماضي. فيما نما صافي القروض والتسهيلات بواقع 37.4 % لتبلغ 13.8 مليار جنيه مصري.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر عصام جاسم الصقر إن النتائج القوية التي يحققها البنك في مصر تعكس نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصرية التي تمثل إحدى أسواق النمو الأساسية لمجموعة بنك الكويت الوطني.

وأضاف الصقر اننا نستهدف تعزيز موقعنا في مصر وزيادة معدلات النمو خلال الفترة المقبلة بما يعكس رؤيتنا المتفائلة لآفاق الاقتصاد المصري لما يتمتع به من مقومات وأسس متينة وما يوفره من فرص واعدة للنمو، ولاسيما بعد استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد. وعلى هذا الأساس قمنا بإطلاق علامتنا التجارية الجديدة وتغيير اسم البنك الوطني المصري إلى بنك الكويت الوطني- مصر في إطار جهودنا لتحقيق الاندماج والتكامل على مستوى المجموعة.

بدوره، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني- مصر الدكتور ياسر حسن إن البنك يواصل أداءه القوي محققا مجددا معدلات نمو مرتفعة في كافة مؤشراته المالية على الرغم من التحديات التي تواجه الجميع في المرحلة الراهنة، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني والتي تقوم على المحافظة على تنوع محفظة القروض وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة وطرح المنتجات المصرفية الراقية والمبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء والتي تستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق. يذكر أن بنك الكويت الوطني- مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في مصر في العام 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 41 فرعا منتشرة بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، فضلا عن المناطق الصناعية مثل مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بنك الكويت الوطني الذي تأسس في العام 1952 كأعرق وأقدم بنك وطني ومؤسسة مالية في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي، هو أحد أكبر وأبرز البنوك العربية، ويتمتع بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ياسر حسن

- **حسن: البنك يواصل أداءه القوي محققاً مجدداً معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراته المالية**

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

وزارة التجارة تفتتح وحدة لفحص المعادن الثمينة في المطار

افتتحت وزارة التجارة والصناعة وحدة لفحص ووسم المشغولات الثمينة في مطار الكويت الدولي للعمل رسميا بجميع إجراءاتها بالكامل.

وقال الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة في الوزارة عبدالله العنزي في تصريح صحافي على هامش الافتتاح إن الغرض من الوحدة فحص المشغولات الثمينة الداخلة إلى الكويت في المطار مباشرة وتشمل جميع الإجراءات وذلك تسهيلا على التجار.

وأضاف العنزي خلال الافتتاح حيث رافقه مدير إدارة المعادن الثمينة في الوزارة فهد الزعبي أن الوحدة باشرت أعمالها ولن تكون هناك حاجة بعد الآن لنقل المشغولات الثمينة إلى مقر الإدارة الرئيسي في الوزارة.

وذكر أن ذلك ينسجم مع خطط وزارة التجارة والصناعة في تطوير أداء وحدة المعادن الثمينة وتحسين الخدمات المقدمة منها للتجار ورجال الأعمال.

وأوضح أنه بات بإمكان تجار الذهب تسلم مشغولاتهم في فترة تتراوح بين 24 و 48 ساعة كحد أقصى لافتا إلى أن هذه الخطوة تأتي تنفيذا لتوجيهات الوزير الدكتور يوسف العلي لتسهيل وتذليل كل الصعوبات التي تواجه رجال الأعمال من تجار الذهب.

وبين أن إدارة المعادن الثمينة أضافت أجهزة جديدة إلى جانب الأجهزة القديمة المختصة بفحص الالماس والمشغولات الذهبية ودمقها في مسعى منها لتسهيل أعمال تجار الذهب وتبسيط إجراءات إنجاز معاملاتهم في هذه الوحدة.

وأشار إلى أن هذه الوحدة ستوفر الكثير من الجهد والوقت دون أي رسوم اضافية وبندرج قيام الوزارة بفحص ووسم المشغولات الذهبية في المطار ضمن إطار التحركات التطويرية التي تسعى إدارة المعادن الثمينة إلى تحقيقها مشيرا إلى أن الطاقة الاستيعابية اليومية لعمل هذه الوحدة يصل إلى ما بين 40 و60 كيلو غراما يوميا. وشدد العنزي على أن الوزارة لا تعتزم رفع الرسوم المحصلة لوحدة المطار من فحصها للمشغولات الثمينة بل ستبقي على الأسعار المطبقة ذاتها دون تغيير على أساس هدفها في تحسين الخدمة في المقام الأول وتطوير الأداء.

وبين أن المعادن الثمينة المقصودة تتضمن (الذهب والفضة والبلاتين) وتكون إما على هيئة أصناف مشغولة وأصناف نصف مشغولة أو أصناف غير مشغولة وسبائك لافتا إلى أن معيار درجة النقاء يعني عدد الأجزاء بالوزن من المعدن الثمين النقي في كل 1000 جزء بالوزن من السبيكة.